2

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية المؤدية لطلب المعونات

إن أية محاولة لفهم الأسباب المؤدية إلى طلب المعونات فـــى مجـــال التعليـــم، تصعب دون تحليل للقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى ساعدت على ضـــرورة طلب المعونات للنهوض بالتعليم .

ولذا سنحاول هنا التعرض بإيجاز لمحاولات مصر للاعتماد على الذات وفـــرض إرادتها الذاتية بحرية إزاء المعونات الخارجية، وتدهور اقتصادهـــا وانحســـار تجربـــة الاعتماد على الذات التى لم يُقدَر لها الاستمرار أكثر من عشر سنوات فيما بين منتصـــف الخمسينيات ومنتصف الستينيات.(١) وتعثرها فى إحداث تغـــير ملمـــوس فـــى هيكلـــها الاقتصادى. ومن أجل تحليل دور الدولة فى التغيرات الحادثـــة للأوضـــاع الاقتصاديـــة والسياسية والاجتماعية يلزم تناول هذه الأوضاع بقليل من الإيجاز .

أولاً: القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية:

أ – فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٠ : (الثورة ومحاولات الاعتماد على الذات).

اتسمت هذه الفترة بالعديد من الملامح، والتى شكلت عدداً من المراحل الزمنيـة من حيث إعادة تنظيم النظام الاقتصادى والسياسى؛ فقد تميزت المرحلـــة الأولـــى مـــن ١٩٥٢-١٩٥٦، وهى مرحلة تشجيع المشروعات الحرة فـــى الصناعـــة بعـــد قـــانون الإصلاح الزراعى الأول؛ والذى استهدف ضرب سلطة كبار ملاك الأراضـــى الزراعيـــة، ونقل رأس المال من الزراعة إلى الصناعة، وإعراب ثورة يوليو عن استعدادها للتحالف مع البرجوازية الصناعية واحتضان رأس المال الخاص والمحلى.

وفى المرحلة الثانية (١٩٥٧-١٩٦٠ (والتى تعكس تدخـــل الدولـــة بتمصـــير الشركات والأصول الأجنبية وإنشاء المؤسسة الاقتصادية كنـــواة للقطـــاع الاقتصـــادى للدولة. وقد شهدت هذه المرحلة تكوّن البرجوازية البيروقراطية والعسكرية، ثـــم كـــان تأميم البنك الأهلى وبنك مصر بمثابة الإنذار بتدخل الدولة ومن ثم السيطرة المـــتزايدة للبرجوازية البيروقراطية والعسكرية.

تلى المرحلتين السابقتين المرحلة التى شهدت طفرة فى النمـــو منـــذ الثـــورة وحتى الآن. وهى من (١٩٦١- ١٩٦٥) ثم المرحلة الانتقالية من ١٩٦٥ إلـــى ١٩٧٤

والتى كانت مقدمة لعصر الانفتاح الاقتصادي.

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢لم يكن عند قادتها آنذاك تصور واضح أو أيديولوجية واضحة لتفسير وتغيير الواقع الاجتماعى، باستثناء قوانين الإصلاح الزراعى والأهداف الستة التى تبنتها الثورة.(٢) ولذا فقد اعتمدت التجربة على المحاولة والخطأ.

وبالتالى فإن عمليات التنمية والتصنيع فى الخمسينيات ظلت تسير على النهج الذى كان سائداً قبل الثورة باستثناء التغير الذى حدث فى شكل السلطة،(٣)
حيث كان الهيكل السائد يغلب عليه طابع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتركُز النسبة الكبيرة من الاستثمار فى يد القطاع الخاص، ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبى، والذى حاولت الدولة من خلاله سد الثغرة القائمة بين الاستثمارات المحلية والمدخرات المتحققة.(٤) ولتحقيق هذا صدر عدة قوانين، منها: قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢، والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ والمعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤، والذى تم بمقتضاه إعطاء ضمانات واضحة لرأس المال الأجنبى، والتى وصفها البعض بفترة التعايش السلمى.(٥)

إلا أن الرأسمالية الوطنية لم تكن على استعداد للثقة فى النظام الجديد، الأمر الذى دفع الأخير إلى اللجوء إلى طلب القروض العامة لسد فجوة الموارد المحلية (٦).

وعلى الرغم من حاجة الدولة إلى هذه الاستثمارات الأجنبية إلاّ أنها راعت تنويع مصادرها الخارجية، ومحاولة إحداث نوع من التوازنات فى تعاملها مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية المختلفة(٧).

فقد تلقت مصر فى الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٥٨ من الولايات المتحدة بعض المعونات المتمثل فى المعونات الفنى فى صورة منح لا ترد (وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة) أو معونات غذائية طبقاً للقانون رقم (٤٨٠) وبعض القروض التى وجهت لقطاع البناء والتشييد، وبناء محطة غرب القاهرة، والتى كانت تسدد قيمته بالعملة المصرية (٨)

إلاّ أنه من الجدير بالذكر أن هذا المعونات الغذائى خلال تلك الفترة لم يتجاوز ١٧

مليون دولار وفى سنة واحد هى ١٩٥٥-١٩٥٦، ولم يستأنف إلاّ بعد ١٩٥٩/٥٨، وفيما عدا هذا وقعت مصر خلال هذه الفترة قرضين مع الاتحاد السوفيتى لتمويل مشروع السد العالى، واتفاقاً آخر لتمويل مجمع الحديد والصلب بحلوان، كما وقعت مصر فى نفس الفترة اتفاقاً آخر مع ألمانيا الغربية للتعاون الاقتصادى .

وحيث أن معظم هذه القروض كان يذهب لبناء المصانع وخلق الطاقات الإنتاجية وتقوية مشروعات البنية الأساسية فلم تمثل هذه القروض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد المصرى، كما أن قدرة مصر على خدمة الديون آنذاك كانت قوية لما كان فى مقدورها التحكم فى قطاع التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً، والتحكم فى طرق استخدام النقد الأجنبى.(٩) ومن ثم فلم تكن هذه القروض تمثل عبئاً على مصر؛ حيث أنه حتى نهاية عام ١٩٥٨ لم تكن مصر مدينة للخارج بشئ. على أن صورة ميزان المدفوعات المصرى ومديونية مصر الخارجية تغيرت تغيراً شاملاً خلال السنوات السبع التالية (١٩٥٧-١٩٦٥) لما شهدته هذه الفترة من ارتفاع ملحوظ فى معدلات الاستثمار .(١٠)

وقد استطاعت مصر خلال السنوات الخمس الأولى للخطة الخمسية الأولى أن تحقق توسعاً كبيراً فى قطاع الصناعة ليقود عملية الانتقال، فتتدخل الدولة وتأمم أموال الشركات، وتفرض الحراسة ثم تصادر أموال وممتلكات الطبقات البرجوازية الكبيرة، إلى جانب خفض الحد الأدنى للملكية الزراعية(١١) بالإضافة لما حققته من زيادة فى الاستثمار، الأمر الذى زاد معه الإنتاج ونفذت مشروعات ضخمة فى مجال الاستثمار الأساسى فى المرافق والرى، والتى كان من أهمها السد العالى والتوسع فى الاستصلاح الزراعى.(١٢) مما أدى إلى زيادة المساحة المنزرعة فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٥٧ حوالى ٨ % والمساحة المحصولية ١٤%، بينما حقق الرقم القياسى للإنتاج الزراعى فى الفترة من ١٩٦١-١٩٧١ ارتفاعاً من ٨٨ إلى ١٠٢، ولأول مرة فى تاريخ مصر منذ ١٩٣٨ تتحقق زيادة فى إنتاج الطعام بنسبة تفوق زيادة عدد السكان.

وبالمثل فقد شهد مجال الصناعة ارتفاعاً فى الناتج المحلى للفترة ما بين ١٩٥٢ -١٩٧١ من ٩% سنة ١٩٥٢ إلى ٢٢% سنة ١٩٧٣، كذلك زاد عدد العاملين

فى الصناعة من ٣٥٠٠٠٠ سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٢ مليون سنة ١٩٧٥، الأمر الذى أثر على ميزان المدفوعات فزادت نسبة الواردات من الآلات والخامات والسلع الوسيطة إلى مجموع الواردات، وبالتالى انخفضت نسبة المصنوعات المستوردة إلى نفس المتغير. وبالمثل زادت نسبة الصادرات المصنعة بما فيها المنتجات البترولية إلى مجموع الصادرات من ٧% سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠% سنة ١٩٦٢ حتى وصلت إلى ٣٧% سنة ١٩٧٠ -١٩٧١.

كذلك تم استحداث صناعات ذات تكنولوجيات متقدمة مثل الحديد والصلب ومنتجاتهما، وصناعات إطارات السيارات وآلات الديزل، وتجميع السيارات والسلع المنزلية المعمرة والأسمدة فى أوائل الخمسينيات، وهى من الصناعات الضرورية لبناء أى صرح صناعى متقدم يرتكز على كوادر فنية عمالية عالية.(١٣)

إلا أن الأمور لم تسر على ما كان مخططاً له؛ حيث تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٦٥، والتى كان من نتيجتها تدهور الاقتصاد المصرى والذى أدى إلى مرحلة من الركود،(١٤)
وفقدان الثقة فى الاعتماد على الذات بعد مرحلة من الازدهار والتى كان يمكن أن تكون مرحلة للانطلاق.

فقد بلغ إجمالى ما حصلت عليه مصر من مساعدات غذائية من الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٥ نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى، وعندما وشك موعد تجديد الاتفاقية تم إبلاغ عبد الناصر بأن الولايات المتحدة ليست على استعداد فى الدخول لأى مناقشات نظراً لأنها غير راضية عن السياسة المصرية. واكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بتجديد الاتفاق لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، حتى توقفت هذه المساعدات تماما بعد حرب ١٩٦٧، كما اقترن ذلك بانخفاض مذهل فى المعونات الخارجية من دول أوربا الغربية من ناحية، والمؤسسات الدولية من ناحية أخرى (١٥)؛ فبينما بلغ المتوسط السنوى لهذه المعونات ٢٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦١ وصل إلى ١٦ مليون دولار فى ٦٧- ١٩٦٩ ، وبالتالى كان على مصر أن تُخفض معدل

الاستثمار بهذا القدر، بالإضافة إلى حرب يونيو ١٩٦٧ وتأثيرها البالغ الأهمية فى زيادة الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من انخفاض فى موارد مصر من العملات الأجنبية، الأمر الذى انعكس على معدلات التنمية، والتى جعلها مستحيلة مع تحمل أعباء الإنفاق العسكرى للاستعداد للحرب، (١٦) وكان نمو هذا العجز يرجع إلى:

١- ضياع حقول البترول فى سيناء.

٢- ضياع موارد النقد الأجنبى الذى كانت تُدره قناة السويس بعد غلقها.

٣- تدهور السياحة وبالتالى تدهور العائد من النقد الأجنبى نتيجة اللاسلم واللاحرب التى سادت هذه الفترة.

٤- ضعف نمو الصادرات المصرية نتيجة تراجع جهود التنمية والاستعداد للحرب.(١٧)

٥- أدى استيراد المستلزمات العسكرية إلى انخفاض النقد الأجنبى اللازم لتوفير السلع الوسيطة الهامة للصناعات والمشروعات التى كانت قد بدأت فى الفترة السابقة .

٦- ارتفاع معدلات خدمة الديون والتى واكب موعد حلها مع نهاية الستينيات.

إلا أنه على الرغم من كل هذه الانتكاسات على الصعيدين العسكرى والاقتصادى إلاّ أن الاقتصاد المصرى استطاع أن يحد من زيادة العجز فى ميزان العمليات الجارية، بل استطاع أن يواجه جزءاً كبيراً من هذا العجز بعد الحرب من خلال المعونات العربى (منح لا ترد) (١٨). والذى ساهم مع المعونات الأجنبى المتمثل فى القروض والمساعدات من الدول الاشتراكية فى حل أزمة العملات الأجنبية إلى حدٍ كبير. وإزاء كل هذه الأمور تم التخلى عن الخطة الخمسية الثانية واستبدالها بخطة ثلاثية لم تنفذ، ومن ثم تراجعت جهود التنمية، وتراجع معدل الاستثمار القومى إلى أن وصل إلى حوالى ١١% فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٧/١٩٦٨ - ١٩٦٩/١٩٧٠.

وبموت الرئيس عبد الناصر، وعلى الرغم من كل النكسات السابقة ظلت ديون مصر الخارجية فى الحدود المعقولة والتى يوضحها الجدول الآتى:

جدول (١)

ديون مصر الخارجية عشية وفاة عبد الناصر ١٩٧٠

إجمالي الديون الخارجية القائمة والمستخدمة	٦,١ بليون دولار
مدفوعات خدمة الدين الخارجي	٢٨٥ مليون دولار
قيمة العجز في الميزان التجاري	٧,١٣٩ مليون دولار
نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي بسعر السوق	%٦,٤
نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي	%٧,٢٣
الميل المتوسط للإستيراد	%٧,١٢
نسبة التمويل الأجنبي للاستثمارات المنفذة ١٩٦٨/٦٧ – ١٩٧٠/١٩٦٩	%٧,٢٣

المصدر : رمزى زكى، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع، الكويت المعهد العربى للتخطيط (الحلقة النقاشية التاسعة ديسمبر ١٩٨٥-١٩٨٦)

ب – فى الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٤ : (وفاة، وميلاد نظام جديد).

بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر كانت الأوضاع المختلفة فى مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحمل فى أحشائها ميلاد نظام جديد مُهد إليه منذ منتصف الستينيات، و ترسخت جذوره بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧. والتى أفرزت النتائج الآتية :

١- فقدان الثقة فى شرعية النظام القائم ومصداقيته على الصعيدين العربى والدولى.

٢- اتجاه النظام الجديد إلى مزيد من الاعتدال السياسى، والعمل على الموازنة بين مختلف القوى والاتجاهات المحلية والغربية أملاً فى حشد هذه القوى لمواجهة التصدع الداخلى من ناحية والتفرغ لبناء الجيش من ناحية ثانية.

٣- تصاعد مطالب التغيير فى المجتمع المصرى لما ساد فيه من اعتقاد بأن الهزيمة هى محصله كل السلبيات التى عانى منها النظام وعلى الأخص فساد العسكريين وانغماسهم فى السياسة والتجارة والصناعة.. الخ.

٤- سيادة مبدأ أهل الثقة فى مقابل أهل الخبرة كمعيار للتجديد السياسى.

٥- تفسخ وانقسام الطبقة الحاكمة وانهيار مؤسساتها السياسية والعسكرية.(١٩)

أدت كل العوامل السابقة إلى سهولة تصفية انقلاب مايو ١٩٧١ ، ومن ثم تم حسم قضية السلطة والذى كان تعبيراً عن التغيير الواضح الذى طرأ على علاقات القوى

سواء داخل السلطة السياسية أو داخل علاقات القوى الطبقية فى المجتمع المصري، والتى قامت على أنقاض القوى الحاكمة السابقة وتحالفاتها السياسية الخارجية و فتح أفاق التعامل مع تحالفات داخلية و دولية جديدة.(٢٠)

ولكن على الرغم من انتهاج السلطة الجديدة هذا النهج إلاّ أنها لم يكن لها الخيار فى رفض أو قبول الحرب لامتصاص غضب الجماهير والذى عُبر عنه فى مظاهرات الطلبة فى ١٩٧٣ وضرورة تواجد سبلاً جديدة لتحسين مركزها التفاوضى مع إسرائيل وحلفائها.(٢١)

وكان انتصار أكتوبر هو الطريق الممهد لدعم سلطة النظام واكتساب شرعيته واكتساب قاعدة اجتماعية. الأمر الذى أتاح إجراء تغيرات هيكلية عميقة فى اقتصاد المجتمع ومؤسساته العسكرية والثقافية، والتى تبلورت فى سياسة الانفتاح الاقتصادى على الغرب. (٢٢)

جـ - فى الفترة من ١٩٧٤ وإلى الآن : (التحول السياسى، وتدفقات المعونات).

تعد الفترة من ١٩٧٤ وحتى المرحلة الراهنة عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات لما بها من ملامح تشكلت منذ منتصف السبعينيات، والتى تبلورت فى سياسة الانفتاح الاقتصادى والتعددية الحزبية والتوجهات الخارجية للنظام بشكل عام والتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، والذى كان للصلح مع إسرائيل والتطبيع معها فى السبعينيات بمثابة الورقة التى يلعب بها كل من النظامين المصرى والأمريكى كل وفق مصالحه (٢٣)- مع الأخذ فى الاعتبار الوضع النسبى فى ميزان القوى لكل منهما - كما كان الوضع فى حرب العراق- الكويت فى بداية التسعينيات. واكب هذا الانفتاح السياسى انفتاح اقتصادى نتيجة لما ارتأته القيادة المصرية كضرورة لمواجهة المشكلات التى حاقت بالتنمية.(٢٤)

إلا أن الأمور لم تسر على ما قدر لها حيث شهدت الأعوام التالية لعام ١٩٧٤ تفاقم فى عجز ميزان المدفوعات؛ والذى يُعد بمثابة الترجمة الصادقة لاختلالات البناء الاقتصادى : اختلال هيكل الاستثمار واختلال هيكل الإنتاج واختلال هيكل التجارة

الخارجية،(٢٥) والذى أدى بدوره إلى عجز طاقاته للوفاء بحاجات المجتمع من استهلاك وإنتاج واستثمار، كذلك فقد عجز عن توفير موارد النقد الأجنبى لتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية.(٢٦)

ويوضح الجدول التالى معدلات التغيير الحادثة فى القطاعات السلعية خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٢

جدول (٢)

التغيرات الحادثة فى القطاعات السلعية من ١٩٦٠-١٩٩٢

معدلات التغير الحادثة في القطاعات السلعية خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٢ القطاع ٨	ناتج محلي توظف ٦٠-١٩٦٥		ناتج محلي توظف ٧٣- ١٩٨٢		ناتج محلي توظف ٨٢- ٨٧		ناتج محلي توظف ٨٧-٩٢	
الزراعة	٣,٧	٢,٣	٠٥. ٢.٢		٢,١	١,٣	٢,٧	١,١٦
الصناعة	٦.٦	٥,١	٧,٦	٣,٥٠	٦,٢	٣,٧	٥,٧	١,٤٥
البترول	-	-	٤٣,٦	-	٧,٣	-	٦.	-
الناتج المحلي الإجمالي	٦,١	٦,٣	٨,٤	٣,١٠	٦,٣	٢,٣	٤,٠	٢,٩٩

المصدر: معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، ص ٢١.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض أداء القطاعات السلعية الرئيسية : حيث لم يبلغ كلٍ من القطاعين الزراعى والصناعى استنفاد الطاقات الإنتاجية أو فرص التوسع والنمو على حدٍ سواء حيث نجد أن القطاع الزراعى قد انخفض الناتج المحلى من ٣,٧ عام ١٩٦٠ إلى ٢,٧ عام ١٩٩٢ وبالمثل فقد انخفض قطاع الصناعة من ٦,٦ عام ١٩٦٠ إلى ٥,٧، وبلغ الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٦٠ ٦,١ بينما انخفض إلى ٤,٠ عام ١٩٩٢ .(٢٧)

كذلك فقد أدى الاعتماد على استراتيجية إحلال الواردات اعتماد العديد من المشروعات الصناعية على نسبة عالية من المستلزمات الوسيطة المستوردة من الخارج، وأدى الخلل فى هيكل الاستثمار وهياكل الإنتاج لصالح القطاعات الخدمية إلى نمو فى قيمة الواردات حيث ارتفعت من ٨,٣٢٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ إلى

١,١٦٦١ مليون جنيه عام ١٩٧٥، ٢،٣٠٤٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى ٦٢٣٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ حتى وصل إلى ٧٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤، وقفز المعدل السنوى لنمو الواردات الوسيطة

وفى المقابل تدهورت حصيلة الصادرات السلعية عدا البترول كنتيجة لهبوط الصادرات الزراعية والصناعية. فقد هبط نصيب الصادرات الزراعية إلى جملة الصادرات السلعية من ٦٨% عام ١٩٧٠/٩٦ إلى ١٦%١ عام ١٩٨٥/٨٤. كما هبط نصيب الصادرات الصناعية من ٢٩% عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٢٦% عام ٨٤/ ١٩٨٥.

وبالمقارنة زاد نصيب الصادرات المنجمية من ٢% عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٥٨% عام ١٩٨٥/٨٤ وارتبط خلل التجارة الخارجية الواردات والصادرات ففى عام ١٩٧٣ كانت حصة الواردات من الدول الرأسمالية تمثل ٥٣,٤ % من إجمالى الواردات، إلى أن وصلت إلى ٠٦٩ ,٢% عام ١٩٨٤ كما نقص النصيب النسبى من الواردات من قبل الدول الاشتراكية والنامية من ٤٦،٦% عام ١٩٧٣ إلى ٣٠,٤% عام ١٩٨٤.(٢٨)

وقد حاولت الدولة تغطية هذه الاختلالات باللجوء إلى مزيد من المعونات الخارجية،(٢٩) والمتمثل فى القروض والاستثمارات الأجنبية، لفترات قصيرة جداً وبأسعار بالغة الارتفاع فوصلت التسهيلات المصرفية إلى نسبة ٥٣% من إجمالى الدين عام ١٩٧٤، ووصل حجم المستحقات من هذه التسهيلات (فوائد +أقساط) إلى ٢١٨٤ عام ١٩٧٥ من قيمة حصيلة الصادرات، الأمر الذى خلق معه مشكلة سيولة خارجية للاقتصاد المصرى. وفى نهاية عام ١٩٧٦ بلغت الديون الخارجية المستحقة على مصر ٤٨٠٠ مليون جنيه مصرى بما يعادل ١٢٠٠٠ دولار (السعر الرسمى للشراء)

وبذلك وصلت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى إلى ٨٣%؛ الأمر الذى أدى إلى اللجوء إلى المساعدات العربية للتخفيف من حدة أزمة السيولة، وعليه فقد وصل المعونات العربى إلى ٩٠٥ مليون دولار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد غطى هذا المعونات حوالى ٧٧% من إجمالى العجز الخارجى عجز المعاملات الخارجية + أقساط

الديون، وقد زادت النسبة إلى ١١٠٤ مليون دولار والتى غطت حوالى ٦٧% من العجز الخارجى إلى أن وصلت مع عام ١٩٧٦ إلى ١٠٧٢ مليون دولار وغطت ٤٢% من العجز الخارجى.(٣٠)

وقد ساهمت المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيف حدة هذه الأزمة حيث حصلت مصر على ٣٤٧ مليون دولار، وقفزت مع ١٩٧٦ إلى ٩٨٤ مليون دولار. (٣١) ويوضح كلٍ من الجدولين ٣، ٤ نسبة المعونات الأمريكى من عام ١٩٧٥ -١٩٨٣.

جدول (٣)

توزيع هيكل المعونة الأمريكية من سنوات ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ (القروض)

البيان	نسبة القروض الاستثمارية إلى جملة المعونات	نسبة القروض السلعية إلى جملة المعونات	نسبة قروض المعونة الغذائية إلى جملة المعونات	الجملة
١٩٧٥	٨,٤	٤٧,٥	٣٥,٤	٩١,٣
١٩٧٦	٢٧,٣	١٩,٨	١٦,٦	٦٣,٧
١٩٧٧	١٦,٦	٤٤,٣	١٧,٨	٧٨,٧
١٩٧٨	٢٢,٢	٦,٢٤	١٥,٦	٦٢,٧
١٩٧٩	–	١٦,٨	١٨,٠٠	٣٤,٨
١٩٨٠	–	٢٣,٧	٢٢,٣	٤٦,٠٠
١٩٨١	–	٧,٦	٢٦,٨	٣٤,٤
١٩٨٢	–	–	٢٧,٩	٢٧,٩
١٩٨٣	–	–	–	–
جملة	٨.٨	٤,٢٠	٢٢,٥	١٥,٧

المصدر: الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعة الخطة وتقييم الأداء ،تقرير عن أثر استخدام القروض والمنح الأمريكية المقدمة منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ على الاقتصاد المصرى، ص ٢٢.

جدول (٤)

تابع توزيع هيكل المعونة الأمريكية (المنح)

البيان	نسبة المنح الاستثمارية إلى جملة المعونات	نسبة المنح السلعية إلى جملة المعونات	نسبة منح الدراسات والأبحاث والتدريب إلى جملة المعونات	الجملة
١٩٧٥	٨,٣	–	٠٤٠	٨,٧
١٩٧٦	٣٢,٢	–	٤,١	٢٦,٣
١٩٧٧	١,٩	–	١٩,٤	٢١,٣
١٩٧٨	٢١,٦	–	١٥,٧	٣٧,٣
١٩٧٩	٥١,٩	٥,٧	٧,٦	٦٥,٢
١٩٨٠	٣٥,٩	٤,٧	١٣,٤	٥٤,٠٠
١٩٨١	٣٧,٨	٢٥,٠٠	٨,٢	٦٥,٦
١٩٨٢	٢٧,٧	٤١,٥	٢,٩	٧٢,١
١٩٨٣	٦,٣	٨٣,٩	٩,٨	١٠٠,٠٠
جملة	٢٧,٠٠	١١,٥	٨,٩	٤٨,٣

المصدر: المرجع السابق، ص ٢٣.

أما الاستثمار الأجنبى فلم يصل مصر منه إلاّ حوالى ٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٤، ثم تضاعف إلى ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٥، ثم وصل ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ أى ما أسهم به الاستثمار الأجنبى المباشر فى تغطية العجز الخارجى خلال هذه الفترة حوالى ٦٢%.(٣٢)

وعلى الرغم من كل هذه المعونات إلاّ أنه لم يسهم فى حل الأزمة؛ الأمر الذى سعت معه الحكومة المصرية إلى طلب مزيد من المعونات من دول الخليج،(٣٣) والذى أسفر عن تكوين هيئة تنمية الخليج فى مصر برأسمال ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦.(٣٤)

ومن جانب أخر أُجريت مفاوضات شاقة مع صندوق النقد الدولى والتى أسفرت بدورها عن الوصول إلى اتفاق تثبيت فى نفس الشهر للحصول على ائتمان بقيمة ١٥٠ مليون دولار(٣٥) وفى نفس الوقت تمت مفاوضات مع مجموعة الدول والهيئات المهتمة بتقديم المعونات لمصر، والذى قُدم فيه تقرير مُقدم من قبل الحكومة المصرية

وبمساعدة خبراء صندوق النقد الدولى برفع الدعم عن عدد كبير من البنود حيث أصبح الإتفاق على الدعم يمثل عبئا على ميزانية الحكومة، ومن ثم فقد نال التقرير القبول من قبل الدائنين وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد أحيط بقدر كبير من السرية إلا أن أحداث يناير ١٩٧٧ قدمت صورة واضحة عن ما تم فى اجتماع باريس، الأمر الذى أضطر معه صندوق النقد الدولى إلى تأجيل بعض الشروط التى كان من المزمع تنفيذها.(٣٦)

وقد استطاعت مصر من خلال هذه القروض أن تحسن فى قيمة العجز الخارجى، إلا أنه عاد مرة أخرى للصعود فى الفترة ما بين ١٩٧٨-١٩٨٢/٨١ حتى وصل إلى ٠,٢٦٦٩ مليون جنيه، الأمر الذى يرجع بصفة رئيسية إلى تفاقم عبء الدين الخارجى من أقساط وفوائد حيث وصل إلى ٨,١٦٤١ أى بزيادة قدرها ٢٧٥%. (٣٧)

كذلك عادت أزمة السيولة النقدية للتصاعد نتيجة للتغيرات التى طرأت فى نهاية السبعينيات حيث توقفت المساعدات الاقتصادية من الدول والصناديق العربية فى أعقاب معاهدة السلام(٣٨) وتوقفت القروض بدون فائدة، والتى تمتد فترة سدادها إلى خمسين عاما ولفترة سماح عشر سنوات؛ والتى كانت تقدم من هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى اعتبارا من ١٩٨٠؛ كذلك الدخول فى مشروعات عالية التكلفة ذات مكون أجنبى كبير(٣٩) من جديد حتى وصلت فى نهاية ١٩٨١، وبالتالى فقد أثرت هذه الديون على الدخول الريعية للاقتصاد المصرى سواء من عوائد صادرات البترول أو من تحويلات العاملين بالخارج أو من عوائد قناة السويس.

وبحلول عام ١٩٨٢ كان إجمالى ديون مصر ١٤, ٣ بليون دولار العامة المدنية، المتوسطة وطويلة الأجل ، أما الديون قصيرة الأجل فسجلت ٦, ٨ بليون دولار، هذا بخلاف الديون العسكرية والتى بلغت حوالى خمسة بلايين دولار للولايات المتحدة وأوربا الغربية، وثلاثة بلايين دولار للاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية بنسبة ١٤١ % من إجمالى الناتج المحلى فى ١٩٨١ بالمقارنة بنسبة ٤٣% فى بداية السبعينيات(٤٠) (فترة تولى الرئيس محمد أنور السادات)

ويوضح الجدول التالى تطور نسبة عبء الدين الخارجى من الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤

جدول (٥)

تطور نسبة عبء الدين الخارجى فى العجز الإجمالى مع العالم الخارجى

١٩٧٤ - ١٩٨٤

السنوات	القيمة	النسبة إلى إجمالي العجز%	القيمة	النسبة إلى إجمالي العجز%	إجمالي العجز مع العالم الخارجي١	نسبة العجز إلى إجمالي المدفوعات الجارية %
١٩٧٤	٣١١,٨	٣٩,٦	٤٧٦,٥	٤,٦٠	٧٨٨,٢	٥٣,٨
١٩٧٥	٢٩٢,٢	٢٤,٥	٨٩٩,٨	٧٥,٥	١١٩٢	٥,٥٩
١٩٧٦	٣٨١,٦	٤٣,٨	٤,٤٩٢	٥٦,٣	٨٧٣,٠	٤٣,٧
١٩٧٧	٤٢٢,٠	٣,٥٧	٤,٣٧٥	١,٤٧	٧٩٧,٤	٣٥,١
١٩٧٨باسعار سعر الصرف	٤٧٢,٥	٥٧,٣	٣٥٢,٥	٤٢,٧	٧٢٥	٣١,٥
١٩٨٠-٧٩	١٠١٠,٢	٨١,٤	٢٣١,٥	٦,١٨	١٢٤١,٧	١٩,٤
١٩٨١-٨٠	١٤٣٦,٥	٧٠,٨	٥٩٣,٦	٢,٢٩	١,٢٠٣٠	٢٦,٦
١٩٨٢-٨١	١٦٤١,٨	٦١,٥	١٠٢٧,٢	٣٨,٥	٠٢٦٦٩.	٩,٣٣
١٩٨٣-٨٢	١٧٣٨,٤	١٠٠,٦	١٠,٦	٠٦٠.	١٧١٧,٨	١٩,٨
١٩٨٤-٨٣	٢٠٠٦,٣	٨٧,٣	٢٩٠,٩	١٢,٧	٢٢٧٩,٢	٢٣,٣

المصدر :رضا هلال، مرجع سابق ص ٧١.

يتضح من الجدول السابق أن ما يتحمله الاقتصاد المصرى من أعباء خدمة الديون من أقساط وفوائد؛ والتى تشكل الأساس فى عجز ميزان المدفوعات لما تمثله الفوائد المستحقة سنوياً على القروض بنداً رئيسياً فى المدفوعات الجارية، كما أن مدفوعات الأقساط تمثل بدورها أحد البنود الهامة فى ميزان المدفوعات الرأسمالية، فكما أشار الجدول السابق أن أعباء الديون ارتفعت من ٣١١ مليون جنيهاً عام ١٩٧٤ إلى أن وصلت ٠٠٦ عام ١٩٨٤.(٤١)

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن نصيب القطاعات السلعية (زراعة، والصناعة، الرى، استصلاح الأراضى، والكهرباء، والبترول، والتشييد، والتعدين) من إجمالى

الاستثمارات المنفذة كان ٤٩% من ١٩٧٧- ٨١/ ١٩٨٢؛ الأمر الذى أدى بدوره إلى العجز فى قطاعات الخدمات وهو الأمر الهام فى مشكلة الديون الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن القطاع الخاص لم يسهم فى تعويض النقص فى الدخل المتولد من الصادرات، بل على العكس فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية عبئاً متزايداً على ميزان المعاملات التجارية بما تتطلبه من طلب على الواردات، وما تحوله من أرباح للخارج. (٤٢)

ويوضح الجدول التالى هيكل كل من القروض السلعية وغير السلعية.

جدول (٦)

هيكل القروض الخارجية (القروض السلعية، وغير السلعية) من ٦٥_١٩٨٣

السنة	القروض السلعية %	قروض غير سلعية % قطاع الخدمات	١٠٠
٦٥-٦٦	٨٠,٣٠	١٩,٩٧	١٠٠
٦٧-١٩٧٤	٦٧,١	٣٢,٩	١٠٠
٧٤-١٩٨٣	٣,٣٦	٦٣,٧	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للمحاسبات، تقرير المديونية الخارجية لمصر فى ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة القروض السلعية بلغ حوالى ٣٦, ٣% من جملة القروض بالمقارنة إلى ٦٧, ١% فى الفترة من ٦٧-١٩٧٣، بينما قفز نصيب قطاع الخدمات من القروض الخارجية من ٧, ١٩% فى الفترة ٥٦-١٩٦٦، إلى ٣٢, ٩% فى الفترة من ٦٧-١٩٧ إلى أن وصل إلى ٦٣% من جملة قروض ٤-١٩٨٣.

وعلى الرغم من هذا المعدل المرتفع من المعونات الخارجية لقطاع الخدمات إلاّ أننا نجد كما - ستوضح الدراسة - أن نسبة الإنفاق على الخدمات تقل كثيراً عن الفترات السابقة والتى كانت توصف باقتصاد الحرب فى الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣.

ثانياً: العوامل الاجتماعية :

أ - النمط التوزيعى للسكان:

لعبت الطبيعة دوراً واضحاً فى التركيبة السكانية للجمهورية؛ لصالح الوادى الذي يبدو أهم عصب للنيل على الرغم من امتداده امتداداً خطياً لا يمكن غض النظر عنه، حيث يحتل الصيد حوالى كم جعل التجانس العام الداخلى مع التباين الصارم مع

الصحراء المحيطة ليؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة فى الصحراء، وهو ما اسماه جمال حمدان "مورفولوجية المكان."

وتبرز القاهرة " كخاصرة الصحراء" والوادى فى آنٍ واحدٍ، مما يجعلها عنق مصر من الناحية الهندسية ومن الناحية الميكانيكية؛ حيث تعتبر نقطة الارتكاز التى يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب. و هى من الناحية الحيوية نقطة التبلور ومن الناحية الوظيفية ضابط الإيقاع بين كفتى مصر.

وقد أثر هذا الدور فى النمط التوزيعى للسكان حيث جعل القاهرة قمة طبيعية وتتويجاً لزحف سكانى صاعد يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء. حيث تتركز الكثافة السكانية فى دائرة نصف قطرها ٧ كم ومركزها القاهرة لتضم ربع مجموع سكان القطر فى ثُمن مساحته فقط.(٤٣)

حيث وصلت الكثافة السكانية فى القاهرة فى بداية الثمانينيات ٦,٩٩٢٢، تليها مباشرة محافظة الدقهلية والتى وصل عدد سكانها فى نفس العام ٣٤٠٤٣٨٧ أى بكثافة ضعف المعدل القومى.(٤٤)

لعبت الزيادة السكانية دورا هاما فى تغيير الأوضاع الاجتماعية ومن ثم تأثيرها السلبى على التعليم فعند بداية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٠ كان عددالسكان فى الوادى خمس وعشرين مليون نسمة، وصلوا إلى خمس وخمسين مليون نسمة مع عام ١٩٩٠(٤٥) ، أى بزيادة قدرها ثلاثين مليون نسمة، ومن المنتظر أن يصل عدد سكان مصر فى عام ٢٠٠٠ إلى خمس وستين مليون نسمة.(٤٦) وبالتالى زاد عدد من هم فى سن التعليم، ولم يقاب هذا الأمر زيادة فى الخدمات التعليمية؛ بسبب قلة المخصصات المالية؛ والتى أثرت بدورها على عدم القدرة على الاستيعاب الكامل، وارتفاع كثافة الفصول، وانتشار ظاهرة الرسوب والتسرب، حيث ارتفعت نسبة عدد التلاميذ إلى عدد المدرسين، كما زادت عدد المدارس التى تعمل فترتين وثلاث فترات.(٤٧)

ب – الفجوة بين الريف والحضر:

أدى التركز السكانى حول الشريط الضيق للدلتا إلى تفاوتات كبيرة بين كل من

الريف والحضر، حيث نجد أن محافظة القاهرة قد استأثرت بأكبر عدد من السكان حيث بلغ تعداد مدينة القاهرة وفقاً لإحصاء السكان عام ١٩٨٦ نحو ٦٠٦٩ ألف نسمة عام ١٩٨٦ بينما كان ٣٣٤٩ ألف نسمة فى عام ١٩٦٠، و ذلك بمعدل ٢٨٣٣٢/ كم٢ ، أى بنسبة ٦, ١٢% من إجمالى عدد السكان، يليها محافظة الجيزة والدقهلية والإسكندرية حيث تبلغ الكثافة السكانية فى كلٍ منهم على التوالى٣٧٢٦ ألف، و ٣٤٨٤ والإسكندرية ٢٩٢٧ ألف نسمة، و ذلك فى عام ١٩٨٦، أى بمعدلات ٧, ٧%، ٧,٢%، بينما يبلغ تعداد السكان فى باقى المحافظات ٣% و٦%.(٤٨)

كما أدت العوامل الاجتماعية السابقة إلى بذل الجهود المتواصلة للحد من هذه الزيادة السكانية من جهة، ومحاولة إعادة التوازنات بين المناطق الريفية والحضرية من جهة أخرى،(٤٩) إلاّ أن هذه المحاولات والجهود المبذولة مازالت تواجه بنقص الإمكانات التى تلاحق هذه الزيادة والتى من أهمها عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات التعليمية.

ثالثاً: القوى والعوامل التعليمية:

أ - زيادة عدد من هم فى سن الإلزام:

أدت كلٍ من الرعاية الصحية وتطبيق مبدأ الإلزام، إلى الزيادة فى عدد من هم فى سن الإلزام. مما ساعد على نسبة الاستيعاب فى المدارس الابتدائية حيث كانت نسبة المقيدين بالمرحلة الابتدائية حوالى ٣, ٥٠ من مجموع السكان من سن ٦-١٢ سنة (فترة الإلزام) عام ٦٠/٥٩ حتى وصل إلى ٧٧,٧ عام ٨٨/ ٨٩.(٥٠)

ويوضح الجدول رقم (٧) الزيادة السنوية فى عدد المقيدين فى المرحلة الابتدائية منسوباً إلى عدد السكان فى سن ٦-١٢.

الجدول (٧)

يوضح عدد المقيدين فى المدارس الابتدائية منسوباً إلى عدد السكان فى سن ٦-١٢ سنة

العام الدراسى	عدد المقيدين بالمرحلة الابتدائية	شريحة السكان من ٦-١٢ سنة	نسبة المقيدين إلى شريحة السكان
١٩٦٠/٥٩	٢٥٢٣٧٧	٤٨٧٨٤٠٠	٥٠ ، ٣
٦١/٦٠	٢٦١١٤٠٧	٤٩٦٧٠٠٠	٥٢ ،٦
٦٢/٦١	٢٧٥٦٨٣٤	٤٩٠٤١٠٠	٥٦ ،٢
٦٣/٦٢	٢٩١٢٤٨٩	٥٢٣٣٩٠٠	٥٥ ،٧
٦٤/٦٣	٣١٣٦٤٤٥	٥٣٦٨٦٠٠	٥٨ ،٤
٦٥/٦٤	٣٣٠٢١٩١	٥٥٠٥٩٠٠	٦٠ ،٠
٦٦/٦٥	٣٤٢١٥٠٠	٥٦٧٩٨٠٠	٦٠ ،٢
٦٧/٦٦	٣٤١٨١٥٢	٥٧٩٣٤٠٠	٥٩ ،٠
٦٨/٦٧	٣٤٧٩٣٧٤	٥٩٤٢٠٠٠	٥٨ ،٦
٦٩/٦٨	٣٥٥٤٧٢٤	٦٠٩٥٦٠٠	٥٨ ،٣
٧٠/٦٩	٣٦٢٢٢٦٨٥	٦٢٥٢٧٠٠	٥٧ ،٩
٧١ /٧٠	٣٧٤٤٨٨١	٦٢٧٧٧١٠	٥٩ ،٧
٧٢/٧١	٣٨٧٨٠٤٥	٦٣٠٢٨٢١	٦١ ،٥
٧٣/٧٢	٣٩٩٤١٣٢	٦٣٢٨٠٣٢	٦٣ ،١
٧٤/٧٣	٣٩٢٥١٨٠	٦٣٥٣٣٤٥	٦١ ،٨
٧٥/٧٤	٤٠٧٤٨٩٣	٦٣٧٦٠٠٠	٦٣ ،٩
٧٦/٧٥	٤١٢٦٧٩٨	٦٣٦٤٠٠٠	٦٤ ،٨
٧٧/٧٦	٤١٥٨٥٦٣	٦٣٨١٠٠٠	٦٥ ،٢
٧٨/٧٧	٤٢١١٣٤٥	٦٤٤٥٠٠٠	٦٥ ،٣
٧٩/٧٨	٤٢٩٤٠٨٦	٦٥٦١٠٠٠	٦٥ ،٤
٨٠/٧٩	٤٤٤١٣٦٣	٦٧٢١٠٠٠	٦٦ ،١
٨١/٨٠	٤٥٥٥١٥١	٦٩٢٠٠٠٠	٦٥ ،٨
٨٢/٨١	٤٧٤٨٤١٤	٧١١٦٠٠٠	٦٦ ،٧
٨٣/٨٢	٥٠٣٦٦٠٨	٧٣٤٠٠٠٠	٦٨ ،٦

العام الدراسى	عدد المقيدين بالمرحلة الابتدائية	شريحة السكان من ٦- ١٢ سنة	نسبة المقيدين إلى شريحة السكان
٨٤/٨٣	٥٤٣٩٥٧٩	٧٥٧٢٠٠٠	٧٠، ٦
٨٥/٨٤	٥٦٨٠٥٢٨	٧٨١٣٠٠٠	٧٢، ٧
٨٦/٨٥	٦٠٠٢٨٥٠	٨٠٦٢٠٠٠	٧٤، ٥
٨٧/٨٦	٦٣٥٩٩٤٢	٨٣١٥٠٠٠	٧٦، ٥
٨٨/٨٧	٦٦٣١٢٦٥	٨٥٧٢٠٠٠	٧٧، ٤
٨٩/٨٨	٦٩٥٥٤٥٥	٨٩٥٠٠٠٠	٧٧، ٧
٩٠/٨٩			

المصادر:

* من عام ٥٩ إلى ٧٠/٦٩ تم استقاء البيانات من تقديرات السكان بالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء من ٧١/٧٠ إلى ٧٤/٧٣ استخدم معدل نمو ٠٠٤, ١% وذلك عن طريق الفرق بين سنتى ٧٥/٧٤، ٦٩/ ٧٠ مقسوما على خمس سنوات.

* من سنة ٧٥/٧٤ إلى ٨٩/٨٨ تم استقاء البيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مركز الأبحاث والدراسات السكانية: تقديرات وإسقاطات السكان مصر من ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠ الفرض الثانى.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة عدد المقيدين فى بداية ١٩٦٠ كان ٢٤٥٢٣٧٧ بنسبة ٣٥,٣% من عدد السكان، وصل فى ٨٨/ ١٩٨٩ إلى ٦٩٥٥٤٥٥ بنسبة ٧, ٧٧% من إجمالى عدد السكان أى بزيادة قدرها ٤٥٠٣٠٧٨ بنسبة ٥, ٢٠% من عدد السكان؛ الأمر الذى يعكس ما يتحمله التعليم من ضغوط، وما يتطلبه من زيادة فى الموارد التعليمية المختلفة.

ب – الإنفاق على التعليم :

أثرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السابقة على التعليم حيث أولت الدولة فى بداية الثورة بدعم التعليم وتحمل مسئولية الإنفاق على التعليم –كما سبق أن أوضح البحث–

وعلى الرغم من أن الدولة حاولت مراراً زيادة النسبة المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة، حيث تضاعفت حوالى ١٩,٥ فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ وذلك مقارنة بسنة ٦٥/ ١٩٦٦

وبالمثل فقد زادت ميزانية الوزارة بالأسعار الثابتة بنسبة ٢٢٥% فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ بالمقارنة لسنة ١٩٨٩/٦٥ وتعتبر هذه هى الزيادة الحقيقة فى الميزانية

وعلى الرغم من هذه الزيادات نجد أن نصيب الطالب قد انخفض بمقدار ٠,٩ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ مقارنة بسنة الأساس وذلك بسبب الزيادة فى عدد الطلاب والتى وصلت إلى ٢٤٩% خلال فترة الدراسة.(٥١)

ويوضح الجدول ، رقم (٨) تطور ميزانية التربية والتعليم ونسبتها إلى الموازنة العامة للدولة من ١٩٥٩/ ١٩٨٩

الجدول (٨)

تطور ميزانية التربية والتعليم خلال الفترة من ١٩٩٦٠/ ١٩٩٠

السنوات	الموازنة العامة للدولة	موازنة التربية والتعليم	النسبة %
٥٩/ ١٩٦٠	٦٦٤٢٢٩٠٠٠	٤١٤٢٣٠٠٠	٦,٢
٦٠/٦٠	٧٦٣٧٦٢٢٧١	٥٧٨٨١٠٢٦	٦,٧
٦٢/٦١	٨٤٧٢٥٤٢٥٢	٦٣٣٠٠٠٠٠	٧,٤
٦٣/٦٢	١٤٦٢٨٥١٠٥٠	٦٣٣٠٠٠٠	٤,٣
٦٤/٦٣	١٦٤٣٨٦٧٢٠٠	٦٥٦٥٠٧٧١	٤,٠
٦٥/٦٤	١٧٧٥٦٢٥٦٧٠	٦٨١٠٠٠٠	٣,٨
٦٦/٦٥	١٨٥٩٥٢٨٠٠٠	٨٢٨٠٠٠٠	٤,٥
٦٧/٦٦	١٨٠٧٨٠٥١٠٠	٨٥٣٠٠٠٠	٤,٦
٦٨/٦٧	١٩٤١٤٦٠٠٠	٨٩٤٠٠٠٠	٤,٤
٦٩/٦٨	٢١٤٦٤٩٦٤٤٠	٩٦٢٠٠٠٠	٤,٢
٧٠/٦٩	٢٤١٤٦٥٧٩٨٩	١٠٤٠٧٨٧٠٠	٤,٠

السنوات	الموازنة العامة للدولة	موازنة التربية والتعليم	النسبة %
١٩٧١/٧٠	٢١٦٠٢٠٠٨٠٠	١٠٧٢٠٠٠٠	٤،١
٧٢/٧١	٢٧٨٤٦٦٠٦٨٠	١١١٩٠٠٠٠٠٠	٤،٠
١٩٧٣	٣٢٣١٩٣٦٠٠	١٤٥٣١٨٥٠٠	٤،٥
١٩٧٤	٥٩٧٤٢٩٠٤٠٠	١٥٠٥٦٨٣٠٠	٣،٦
١٩٧٥	٤١٨٧١٨٥٠٠٠	١٧٧٦٢٧١٠٠	٢،٩
١٩٧٦	٥٩٧٤٢٩٠٤٠٠	٢١٣٦٧٢٥٤٩	٣،٦
١٩٧٧	٧١٤٨١٨٦٠٠٠	٢٢٨٨٥٦٨٥٠٠	٣،٢
١٩٧٨	٩١٤٤٩٢٩٤٠٠	٢٧١٥٥٤٨٧٠	٣،٠
١٩٧٩	١٢٩٢٤٥١٥٣٠٠٠	٣٣٤٠٧٢٠٢٠	٢،٦
٨١/٨٠	٦٨٠١٨٤٧٠٠٠	٣٨٧٩٦٢٤٢٠	٥،٧
٨٢/٨١	٨٥٥٩٦٢٧٠٠٠	٥٦٤٠٣٦٦٤٠	٦،٦
٨٣/٨٢	١٢٠٨١٣٣٧٠٠٠	٧٢٦٤٠٧٩٤٧	٦،٠
٨٤/٨٣	١٣٣٧٢٣٦٥٤٥٠	٨٢٧٦٤٠٦٠٣	٦،٢
٨٥/٨٤	١٥١٧٩٣٥٦١٠٠	٦٧٩٧٥٢٧٦٩	٦،٥
٨٦/٨٥	١٦٣٨٦٠٧٨٠٠٠	١١٧٧٢٩٩٣٢٠	٧،٢
٨٧/٨٦	١٦٩٠١٥٠١٧٠٠	١٢٦١٢٥٨٩٧٠	٧،٥
٨٨/٨٧	١٩٤٧٠٧١٤٨٠٠	١٣٢٥٩٨٧٥٧٠	٦،٨
٨٩/٨٨	٢٣٦٥٢٢٩٥١٠	١٦١٣٨٥٥٣٧٠	٦،٨
٩٠/٨٩	٢٣٦٥٦٢٢٩٥١٠	١٦١٣٨٥٥٣٧٠	٦،٦

المصادر:

* بالنسبة للأعوام ٥٩/٦٠- ٨٩/ ١٩٩٠، فالبيانات مستقاد من : مركز التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية-٦، دراسة إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ثلاثين عاما،(خلال الفترة من ٥٩/٦٠- ٨٩/ ١٩٩٠)، القاهرة، ١٩٩١

* والنسبة للأعوام ٨٨/ - ٨٩/ ١٩٩٠ فالبيانات مستقاه من : ج م ع، المركز القومى للبحوث التربوية و التنمية، تقارير عن تطور التربية و التعليم فى الفترة من سنة ٨٨/ ١٩٩٠، بند تطور ميزانيات التعليم.

نلاحظ من الجدول السابق تطور ميزانية التعليم خـــلال الفـترة مـن ١٩٦٠-١٩٨٩ ونسبتها إلى الموازنة العامة للدولة، حيث تضاعفت خلال هذه الفـــترة حوالـــى تسعة وثلاثين مرة، إلا أن نسبتها إلى الموازنة العامة ظلت فى المتوسط ٦% تقريبا عـدا الفترة من ١٩٦٣/٦٢ وحتى عام ١٩٧٩ فقد كانت النسبة حوالى ٤%.

كما يوضح الجدول التالى تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم ومتوسط نصيـب الطالب وذلك بالأسعار الجارية والثابتة لسنة الأساس (١٩٦٥|١٩٦٦).

جدول (٩)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم ومتوسط نصيب الطالب وذلك بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الأرقام القياسية	ميزانية وزارة التربية والتعليم		جملة الطلاب	متوسط نصيب الطالب	
		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة		جارى	ثابت
٦٠/٥٩	٨٥ ،٩	٤١٤٢٣٠٠٠	٤٨٦١٨٥٤٤،٦	٢٩٣٩٥١٣	١٤ ،١	١٦ ،٥
٦١/٦٠	٨٥ ،٧	٥٧٨٨١٢٦	٦٧٥٣٩١٢٠،٢	٣١٣١٧٥٧	١٨ ،٥	٢١ ،٦
٦٢/٦١	٨٦ ،٦	٦٢٩٠٠٠٠٠	٧٢٦٣٢٧٩٤ ،٥	٣٣٢٨٢٤٢	١٨ ،٩	٢١ ،٨
٦٣/٦٢	٧،٨٥	٦٣٠٠٠٠٠	٧٣٨٦٢٣١٠ ،٤	٣٥٤٩٥٩٥	١٧ ،٨	٢٠ ،٨
٦٤/٦٣	٨٦ ،٧	٦٥٦٥٧٧١	٧٥٧٢١٧٦٥ ،٩	٣٨٤٣٩٣٩	١٧ ،١	١٩ ،٧
٦٥/٦٤	٩٢ ،٢	٦٨١٠٠٠٠٠	٧٣٨٦١١٧١ ،٨	٤١١٥٧٨٤٨	١٦ ،٥	١٧ ،٩
٦٦/٦٥	١٠٠ ،٠	٨٢٧٦٨٠٠٠	٨٢٧٦٨٠٠٠	٤٣٨٤٢٠٧	١٨ ،٩	١٨ ،٩
٦٧/٦٦	١٠٧ ،٨	٨٢٨٠٠٠٠٠	٧٦٨٠٨٩٠٥ ،٤	٤٤٩٧٩١١	١٨ ،٤	١٧ ،١

السنة	الأرقام القياسية	ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الجارية	ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الثابتة	جملة الطلاب	متوسط نصيب الطالب جارى	متوسط نصيب الطالب ثابت
٦٨/٦٧	٢،١١٠	٨٥٣٠٠٠٠٠	٧٧٤٠٤٧١٨،٧	٤٦٧٢٦٤٣	١٨،٣	١٦،٦
٦٩/٦٨	٠،١١٢	٨٩٤٠٠٠٠٠	٧٩٨٢١٤٢٨،٦	٤٨٣٩٠٥٦	١٨،٥	١٦،٥
٧٠/٦٩	٦،١١٤	٩٦٢٠٠٠٠	٨٣٩٤٤١٥٣،٦	٤٩٨١٦٩٠	١٩،٣	١٩،٩
٧١/٧٠	١،١١٩	١٠٧٢١٥٠٠٠	٩٠٠٢٠٩٩٠،٨	٥١٩٣٨٣٤	٢٠،٦	١٧،٣
٧٢/٧١	٨،١٢٨	١١١٩٠٠٠٠٠	٨٦٨٧٦٦٦٢،٠	٥٤٣٦٢٨١	٢٠،٦	١٦،٠
١٩٧٣	٢،١٤٧	١٤٥٣١٨٥٠٠	٩٨٧٢١٨٠٧،١	٥٧٠١١٨٦	٢٥،٥	١٧،٣
١٩٧٤	٢،١٤٧	١٥٠٥٦٨٣٠٠	١٠٢٢٨٢٤٧،٣	٥٩٩٧٣١٢	٢٥،١	١٧،١
١٩٧٥	٣،١٥٨	١٧٧٦٢٧١٠٠	١١٢٢٠٩١٥٩،٨	٦٢٣١١٩٠	٢٨،٥	١٨،٠
١٩٧٦	٧،١٧٠	٢١٣٦٧٢٥٤٩	١٢٥١٧٤٣١١،٠	٦٤٢٧٥٩٧	٣٣،٢	١٩،٥
١٩٧٧	٨،١٨٦	٢٢٨٥٦٨٥٠٠	١٢٢٣٦٠٠١٠،٧	٦٦١٩٩٠٩	٣٤،٥	١٨،٥
١٩٧٨	١١،٢١٤	٢٧١٥٥٤٨٧٠	١٢٦٨٣٥٥٣٠،١	٦٨١٨٠٣٢	٣٩،٨	١٨،٦
١٩٧٩	١٠،٢٣٥	٣٣٤٠٧٢٠٢٠	١٤٢٠٩٧٨٣٩،٢	٧٠٣٥٥٧١	٤٧،٥	٢٠،٢
٨١/٨٠	٢٠،٢٨٥	٣٨٧٩٦٢٤٢٠	١٣٦٠٣١٧٠٤،٠	٧٢٩٩٤٦٦	٥٣،١	١٨،٦
٨٢/٨١	٩٠	٥٦٤٠٣٦٦٤٠	١٨٢٥٩٥٢٢١،٧	٧٦٦٧٣٥٨	٧٣،٦	٢٣،٨

السنة	الأرقام القياسية	ميزانية وزارة التربيه والتعليم		جملة الطلاب	متوسط نصيب الطالب	
		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة		جارى	ثابت
	٣٠٨					
٨٣/٨٢	٧، ٣٣٧	٧٢٦٤٠٧٩٤٧	٩، ٢١٥١٠٤٥١٤	٨١٢٢٥٢٧	٨٩، ٤	٢٦، ٥
٨٤/٨٣	١، ٣٩١	٨٢٧٩٤٠٦٠٣	٧، ٢١١٦٩٥٣٧٢	٨٦١٧٤٣٦	١،٩٦	٢٤، ٦
٨٥/٨٤	٩،٤٣٠	٩٧٩٧٥٢٧٦٦	٩، ٢٢٧٣٧٣٥٨٢	٩١٢٤٦٢٠	٤،١٠٧	٢٤، ٩
٨٦/٨٥	٨، ٤٨٧	١١٧٧٢٩٩٣٢٠	٠، ٢٤١٣٤٨٧٧٤	٩٦٦٩٢٠٩	١٢١، ٨	٢٥، ٠
٨٧/٨٦	١، ٥٧٢	١٢٦١٢٥٩٧٠	٧، ٢٢٠٤٦١٢٧٧	١٠٢٢١٧٦٤	١٢٣، ٤	٢١، ٦
٨٨/٨٧	١،٦٥٠	١٣٢٥٩٨٧٥٧٠	١، ٢٠٣٩٦٦٧٠٨	١٠٦٤٦١٠٧	١٢٤، ٦	١٩، ٢
٨٩/٨٨	٩، ٨٢٠	١٦١٣٨٥٥٣٧٠	٥، ١٩٦٥٩٥٨٥٤	١٠٩٠٦٧٥١	١٤٨، ٠	١٨، ٠
٩٠/٨٩						

المصدر: مركز التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية-٦، دراسة إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص ٧٥.

يلاحظ من الجدول السابق أن:

١- ميزانية الوزارة بالأسعار الجارية قد تضاعف بمقدار ١٥، ٥ تقريبا عام ١٩٨٨/١٩٨٩ وذلك مقارنة بسنة الأساس.

٢- ميزانية الوزارة بالأسعار الثابتة قد زادت بنسبة ٢٢٥% فى عام ١٩٨٩/٨٨ وذلك بالمقارنة بسنة الأساس ٦٥/ ١٩٦٦ وتعتبر هذه هى الزيادة الحقيقية فى الميزانية.

٣- أما نصيب الطالب قد انخفض بمقدار ٩، فى عام ١٩٨٩/٨٨ عنه فى سنة الأساس ١٩٦٦/٦٥ نتيجة زيادة عدد الطلاب بنسبة ٢٤٩% خلال فترة الدراسة.

٤- أما متوسط نصيب الطالب من إجمالى الأبواب الثلاثة الأولى للإنفاق الفعلى للوزارة بالحساب الختامى للدولة بالنسبة لنصيب الطالب فقد تضاعفت حوالى تسعة مرات تقريبا، فقد كان نصيب الطالب ١٧، ٤ فى عام ١٩٦٠ ثم بلغ ١٥٣، ٩ فى عام ١٩٨٩.

* و بالنسبة للتعليم الابتدائى زادت الاستخدامات الاستثمارية تدريجيا مما انعكس على متوسط نصيب الطالب حيث كان ١١, ٣ فى عام ١٩٨١/ ١٩٩٨٢ ثم ارتفع تدريجيا إلى ٧, ١١ جنية فى عام ٨٨/ ١٩٨٩.

ويوضح الجدول التالى تطور الإنفاق على التعليم الأساسى (الحلقة الأولى) فى الفترة من ١٩٨١/٨٠ وحتى ١٩٩٠/٨٩.

جدول (١٠)

تطور تمويل التعليم الأساسى (الحلقة الأولى) خلال العشر سنوات من ٨٠/ ٩٠

	٨١/٨٠	١٩٩٠/٨٩	زيادة	النسبة المنوية
تلاميذ	٤، ٤١٧، ٠١٦	٥٧٩٠٨٤٧	١٣٧٣٨٣١	%٣١
فصول	١٠٨٧٤٩	١٣٣٤١٨	٢٤٦٦٩	%٢٣
أجور	١٣٢، ٤٤٦، ٠٠٠	٦٤٤، ٤٤٩، ٠٠٠	٥١١، ٩٧٣، ٠٠٠	%٣٨
نصيب الفصل من الأجور	١٢١٨	٤٨٣٠		١١١ جنيه سنويا

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للموازنة: الموازنة الجارية فى تمويل مرحلة التعليم الأساسى خلال عشر سنوات من ٨٠/ ١٩٨١ إلى ٨٩/ ١٩٩٠.

يتضح من الجدول السابق أن تكلفة التلميذ من الأجور ١١ ج، بينما فى المستلزمات ١٢ جنية أى أن نصيب الأجور يبلغ ٩٠% من التكلفة فى الأجور، ١٠% من مستلزمات التشغيل. وإذا تمت المقارنة ما ينفق على التلميذ من مستلزمات فى ٨٠/ ١٩٨١ نجد أنه ١, ٦% وهو أكثر منه فى ١٩٩٠/٨٩ وفقا لمعدلات التضخم للوصول إلى كثافة ٤٠ تلميذ فى الفصل بدلا من ٥٥ فإن هذا يلزم فتح فصولا جديدة بمقدار ٥١٧٣ بتكلفة قدرها ٣٠١, ٦٠٨, ٢٧. هذا إذا أخذنا فى الحسبان أن تكلفة الأجور

تبلغ ٩٥٨،٢٤ ,٠٥٩ بينما تبلغ تكلفة المستلزمات ٧١١, ٦٢٢, ٢.

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه التكلفة لا تشتمل على الاستخدامات الاستثمارية من مبان وتجهيزات وهى تكلفة تفوق الإمكانات المتاحة.(٥٢)

- بالنسبة للتعليم الإعدادى فقد زادت الاستخدامات الاستثمارية خلال فترة الدراسة بصورة تدريجية حيث تضاعفت أربع مرات تقريبا، كذلك زاد متوسط نصيب الطالب من ٠١, ٦ فى عام ٨١/ ١٩٨٢ وأصبح ٣٦, ١٥ فى عام ٨٨/ ١٩٨٩،

و يوضح الجدول التالى بعض التفصيلات فى هذا الأمر :

جدول (١١)

تطور تمويل التعليم الأساسى (الحلقة الثانية) خلال عشر سنوات من ٨١/٨٠ إلى ٨٩/ ١٩٩٠

	٨١/٨٠	١٩٩٠//٨٩	%	% الزيادة السنوية
أجور ومستلزمات	٨١ ،٥٨٢ ،٣٥٠	٤٦٠ ،٣٩٧ ،٠٠٠	%٤٦٤	٤٦ ،٤%
عدد الفصول	٣٥٧٦١	٧٦٧٠١	١١٤ ،٥	١١ ،٤
عدد التلاميذ	١٤٣٦٧٠٧	٣٣٣٤٥٤٦	%١٣١٢	١٣ ،٢%
كثافة الفصل	٤٠ ،١	٤٣ ،٤		
تكلفة الفصل	٢٨٢٢	٦٠٠٣	١٦٣	١٦ ،٣
تكلفة التلميذ	٥٦ ،٨	١٣٨ ،٠٠	١٤٢ ،٩	١٤ ،٢

المصدر: المرجع السابق.

- أما التعليم الثانوى العام فقد تضاعفت الاستخدامات حوالى أربع مرات أيضا ، والذى انعكس بدوره على نصيب الطالب من ٧٩, ٥ عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٧٥, ١٤ فى عام ١٩٨٩.

* وبالنسبة للتعليم الصناعى فقد زادت النسبة أربع مرات وكان نصيب الطالب ١٩, ٢٢ فى عام ٨١/ ١٩٨٢ وبلغ ٤٣, ٤٨ فى عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩.

* وبالمثل للتعليم الزراعى فقد تضاعفت الميزانية أربعة أضعاف من ١٩, ٢٢ فى عام ٨١/ ١٩٨٩ وبلغ ٤٣, ٤٨ عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩.

* أما التعليم التجارى فلم تطرأ زيادة كبيرة على الاستخدامات الاستثمارية المخصصة له فقد كان نصيب الطالب ٤٨, ٧ فى عام ٨١/ ١٩٨٢ وأصبح ١٠, ١٠ عام ٨٨/ ١٩٨٩.

جـ - كثافة الفصول:

أدت الزيادة المطردة فى عدد الطلاب مع ضعف الإمكانات اللازمة من مبان إلى تكدس الفصول؛ حيث وصلت الكثافة إلى أكثر من ٥٠ طالبا فى الفصل فى بعض المحافظات، مما زاد العبء على الحكومة لتغطية الكثافة والوصول إلى معدلات أقل فى الفصول المدرسية.

ويوضح الجدول التالى تطور كثافة الفصل بالتعليم الابتدائى فى بعض محافظات الجمهورية :

جدول (١٢)

تطور كثافة الفصول فى التعليم الابتدائى فى بعض محافظات الجمهورية

المحافظة	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤	٨٠/٧٩	٨٥/٨٤	٨٩/٨٨
القاهرة	٤٦	٤٧	٤٤	٤٠	٤٤	٤٨
الإسكندرية	٤٧	٤٦	٤٥	٤٣	٤٥	٥١
القليوبية	٤٤	٤٤	٤٥	٤٢	٤٨	٥٠
الجيزة	٤٥	٤٦	٤٦	٤٤	٤٨	٥٠
أسيوط	٤٢	٤٠	٤٠	٤٠	٤٢	٤٢
شمال وجنوب سيناء	٤٤	-	-	١٣	١٠	١١

المصادر:

• بالنسبة للأعوام من ٦٥/٦٤ إلى ٨٥/٨٤ فهى مستقاد من : وزارة التخطيط، المرجع السابق، ص ١٩.

• وبالنسبة إلى عام ١٩٨٩/٨٨ فبياناته من : وزارة التربية والتعليم، إحصائيات التعليم ١٩٨٨-١٩٩١.

يلاحظ من الجدول السابق زيادة كثافة الفصول بشكل مطرد فى بعض محافظات مصر ، حيث:

• زادت الكثافة فى محافظة القاهرة من أربعين تلميذا عام ١٩٨٠/٧٩ إلى ٤٧ تلميذا عام ٨٨/ ١٩٨٩، بعد أن كانت انخفضت بالمقارنة لعام ١٩٧٠/٩٦.

• كما زادت الكثافة فى محافظة الإسكندرية من ثلاثة وأربعين تلميذا علم ٧٩/ ١٩٨٠- إلى إحدى وخمسين تلميذا عام ١٩٨٩/٨٨، وكانت قد انخفضت إلى اثنى وأربعين تلميذا فى عام ١٩٧٠/٦٩.

• وبالمثل فى محافظة القليوبية عام حيث كانت كثافة الفصول عام ١٩٨٠/٧٩ اثنى وأربعين تلميذا وصلت إلى خمسين تلميذا عام ٨٨/ ١٩٨٩.

• كذلك بالنسبة لمحافظة الجيزة فى عام ٧٩/ ١٩٨٠ فقد كانت أربع وأربعين تلميذا وصلت إلى خمسين تلميذا عام ١٩٨٩/٨٨.

• أما محافظة أسيوط فقد كانت كثافة الفصل فى عام ٧٩/ ١٩٨٠ أربعين تلميذا وصلت إلى سبعة وأربعين تلميذا عام ٨٨/ ١٩٨٩.

• اختلف الأمر بالنسبة لمحافظتى شمال وجنوب سيناء حيث كانت كثافة الفصل فى ٧٩/ ١٩٨٠ ثلاثة عشر تلميذا انخفضت إلى أحد عشر تلميذا؛ ويرجع السبب فى ذلك إلى زيادة المبانى المدرسية والاهتمام بسيناء بعد استردادها.

د - الأبنية التعليمية:

تعانى الأبنية التعليمية من نقص شديد من حيث كفايتها وعدم صلاحيتها، حيث بلغ عدد الأبنية التعليمية على مستوى الجمهورية حوالى ١٨٦٨١ مبنى، إلا أن الصالح منها لم يتعدى نسبة ٩٥,٥% من إجمالى عدد الأبنية،(٥٣) الأمر الذى يرجع إلى:

قلة الاعتمادات المالية الكافية من ناحية ، مع قلة الجهود الذاتية والتأخير فى تنفيذ بعض مشروعات الأبنية بسبب ارتفاع أسعار البناء، وتكلفة العمالة، وتناثر وحدات الأبنية التعليمية فى عدة مناطق، مما يؤثر على موقف المقاولين ما بين التنفيذ أو رفع قيمة العطاءات المقدمة. (٥٤)

ومن الجدير بالذكر أن معظم الأبنية الصالحة للاستعمال تقع فى محافظات الحدود لما حظيت به هذه المحافظات من عناية من قبل مؤسسات التمويل الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ترتفع نسبة المدارس غير الصالحة للاستعمال فى محافظة القاهرة.(٥٥)

وقد أدى النقص فى الأبنية التعليمية إلى تعدد الفترات، حيث وصل عدد المدارس الابتدائية التى تعمل فترتين إلى ٣٣٨٣فى عام ١٩٨٩/٨٨، و٦٣٦ مدرسة فى التعليم الإعدادى ، بينما كانت فى الثانوى العام ١٦ مدرسة لنفس العام، و ٣٦ مدرسة للتعليم الصناعى، ١٣١ للتعليم التجارى.(٥٦)

أدت العوامل السابقة – الاقتصادية والسياسة والاجتماعية – إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة للتمويل من خلال التعاون الخارجى،(٥٧) سواء عن طريق المنح أو القروض للتغلب على العقبات التى حاقت بالتنمية. وقد أوضحت كل من الخطة الخمسية الأولى والثانية وخطط التعليم هذا الأمر،على أن تكون الأولوية من هذا التمويل الخارجى من المنح ، على اعتبار أن هذا القطاع الخدمى غير قادر بطبيعته على تحمل أعباء خدمة الدين الخارجى.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة ما حصل علية قطاع التعليم من استثمارات القطاع العام من الخطة الخمسية الأولى لعام ١٩٨٣/٨٢ كان من حيث الأهمية النسبية , ١، بينما، قدر ٠, ٤%. (٥٨) من مساهمة الموارد الأجنبية فى استثمارات القطاع العام بالخطة.

مما يعكس قلة المخصصات المالية لقطاع التعليم، سواء المخصصات المحلية أو عن طريق المنح والمعونات الأجنبية. على الرغم من أنه من الضرورى إعادة النظر

فى هذه المخصصات فى ضوء دور التعليم فى التنمية والتوزيع العادل ، كذلك يجب أن ينظر للتعليم باعتباره متغير مستقل يتم على أساسه توزيع الفرص التعليمية والأدوار الاجتماعية، بل يحدد دور الدولة فى النظام العالمى واستقلاليتها.

حاولت الدراسة إبراز القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية فى مصر، والتى كانت وراء طلب المعونات .ليمكن من خلاله إلقاء الضوء على مقدار المعونات الخارجية من ١٩٦١- ١٩٩٠ موزعا على قطاعات التعليم المختلفة، مع تطوره سواء بالزيادة أو النقصان، سواء من منظومة الأمم المتحدة أو البنك الدولى، أو المعونات الثنائية، وهو ما سوف تتناوله الفصول الثلاثة القادمة.

المراجع

١- جلال أحمد أمين ، محاول لتفسير تحول مصر من الاستقلال إلى التبعية ١٩٦٥-١٩٨٥، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين فى الفترة من ٢٦ مارس -٢٨ مارس ١٩٨٩،

انظر أيضا:

عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤- ١٩٨٢، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص ١٠٧.

عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، ج ١، القاهرة، دار المستقبل العربى ، ص ص ٣٨-٤٤.

٢- سعد الدين إبراهيم، الحراك الاجتماعى وتوزيع الدخل، فى جودة عبد الخالق (محرر) الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣ ، ٦١٧.

٣- رمزى زكى، الاعتماد على الذات...، مرجع سابق، ص ص ١٥٧-١٦٠.

٤- عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: تاريخنا القومى فى سبع سنوات، القاهرة، دار المعارف، ص ٤٦٥.

٥- عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ص، ٤١.

٦- لوتسكيفتش، ف. أ.، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢- ١٩٧١، ترجمة سلوى أبو سعدة وصل بحر، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠، ص ١٠٢.

٧- عادل حسين، المرجع السابق، ص ٤٥ .

٨- سمير أمين، أزمة المجتمع العربى، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، ص ٥٨

٩- عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤، ص ١٦٨.

١٠- سعد الدين إبراهيم، الحراك الاجتماعى وتوزيع الدخل، مرجع سابق، ص ٦١٩ .

١١- جودة عبد الخالق، التنمية والاعتماد على النفس والعدالة: تساؤلات من وحى التجربة المصرية فى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ، فى التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية فى الفكر التنموى الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الرابع الاقتصادى المصريين، القاهرة ٣-٥ مايو ١٩٧٩، القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ١٩٨١، ص ٢٠٨

١٢- جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية، القاهرة، دار مختار للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص ٦٤-٦٥.

١٣- رمزى زكى، الاعتماد على الذات...، مرجع سابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

١٤- عادل حسين، مرجع سابق، ص ٤٠.

١٥- أمانى عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر ١٩٧٠(-١٩٨١) دراسة تحليلية لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى السبعينيات رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٤.

١٦- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ص ٢٠٤-٢٤٣.

١٧- المرجع السابق.

١٨- عادل غنيم، مرجع سابق، ص ١٠٧، ١٠٨.

19- Tschirgi, Dan, The American Search for Mid East Peace, Cairo, American University in Cairo Press, 1991, pp 76-97.
and
Weinbaum, Marvin G, Egypt and Politics of U.S. Economic Aid , London, Westview Press, 1986, p 26.

٢٠- فؤاد عجمى، الانفتاح الاقتصادى: جذوره وأثره على الرفاهه، ترجمة سلوى العنترى، فى جوده عبد الخالق (محرر) الاقتصاد السياسى للدخل، مرجع سابق، ص ص ٧٦٤-٧٦٦.

٢١- جلال أحمد أمين، محاولة لتفسير الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلـــى التبعيـــة، مرجع سابق، ٦٠.

٢٢- رضا هلال، صناعة التبعية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧، ص ١٣.

٢٣- معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ .

٢٤- رضا هلال، مرجع سابق، ص٦٤.

٢٥- وزارة التخطيط الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ٨٨/٨٧-٩٢/٩١، وخطـــة عامـــها الأول ٨٧/ ٨٨، ج ١- المكونـــات الرئيســـية، ١٩٨٧، ص ٥٦،٥٣ .

٢٦- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٤.

٢٧- الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعـــة الخطـــة وتقييـــم الأداء ، تقرير عن أثر استخدام القروض والمنح الأمريكية المقدمـــة منـــذ عـــام ١٩٧٥ حتـــى ١٩٨٤/٦/٣٠ على الاقتصاد المصرى، ص ٢٢.

٢٨-رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٧٤.

29 -Weinbaum, Marvin, Egypt and Politics of U.S. Economic Aid, Ibid, p37

٣٠-عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعـــة مرجـــع ســـابق، ص ص ١٦٨،١٧٤.

٣١-رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٤.

٣٢- جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية...، مرجع سابق ،ص ٨٥.

٣٣- جودة عبد الخالق، مصر وصندوق النقد الدولى (آليات التبعية فى التطبيق)، فـــى قضايا فكرية: القاهرة ،ع ٢، يناير ١٩٨٦ ص ص ١٤٩-١٦٩.

٣٤- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٥.

35- Weinbaum, Marvin G., Egypt and the Politics of U. S. Economic Aid, Ibid, p 38

٣٦- وزارة التخطيط، مرجع سابق، ص ٧٨،٧٩.

٣٧- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ٩٠.

٣٨- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية...، مرجع سابق، ص ٩٧.

٣٩- جمال حمدان، شخصية مصر: شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان، القاهرة، عالم الكتب١٩٨٤، ص ص ٢٥١-٣٦٩.

انظر أيضا:

وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧-٩١/ ١٩٩٢ وخطة عامها الأول، ج١، المكونات الرئيسية، ص ص ٢٩٨-٣٠٣.

٤٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء المواليد والوفيات ١٩٨٣، مرجع رقم ٧١/ ١٢٥١١/ ٨٨/، القاهرة، ١٩٨٨، ص

٤١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢: ١٩٩٤، يونيو ١٩٩٥، ص ٤٠

٤٢- البنك الدولى للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية فى العالم: الاستثمار فى الصحة، مؤشرات التنمية الدولية، واشنطن، ١٩٩٣، ص ٣٢٤.

٤٣- معهد التخطيط، مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٠.

٤٤- المرجع السابق، صفحات متفرقة.

٤٥- هانس بنت، وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى مصر فى الثمانينات: دراسة فى سوق العمل، جنيف، مكتب العمل الدولى، ١٩٨٣، صفحات متفرقة

٤٦- أمانى قنديل، عملية التحول الديموقراطى فى مصر ١٩٨١-١٩٩٣، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥، ص ٩٠، (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى)

٤٧- وزارة التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ثلاثين عاما (خلال الفترة من ٥٩/ ١٩٦٠-٨٨/ ١٩٨٩)، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠.

٤٨- المرجع السابق، ص ٧١.

٤٩- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للموازنة: الموازنة الجارية فى تمويل التعليم مرحلة التعليم الأساسى خلال العشر سنوات من ٨١/٨٠ إلى ٨٩/ ١٩٩٠.

٥٠-وزارة التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٠.

٥١- الجهاز المركزى للمحاسبات: الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء لقطاع الخدمات: تقرير عن متابعة وتقييم الخدمة التعليمية المؤداة فى جميع مراحل التعليم على مستوى الجمهورية عام ٨٤ /١٩٨٥، ص ٣٧.
٥٢- وزارة التخطيط، مرجع سابق.
٥٣- وزارة التعليم، مرجع سابق، ص ص ٥٧-٦١.
٥٤- وزارة التربية والتعليم، تطوير التعليم فى مصر:سياسة واستراتيجيته،وخطة تنفيذه التعليم قبل الجامعى، ط٢ منقحة، ١٩٨٩، ص٢٦٣.
٥٥- وزارة التخطيط والتعاون الدولى، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول، مرجع سابق، ص ص ٣٣٨-٣٤٥.